موظفون يعترضون على قرارات لرئيس الحكومة والوزراء

رئيس مجلس الدولة لـ«الوطن»: موظفون ربحوا دعاوى وتم طي قرارات ظلموا فيها

محمد منار حميجو

كشف رئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضللي أن هناك العديد من الدعاوى التي رفعها موظفون اعتراضاً على قرارات صدرت من وزراء وحتى من رئيس الوزراء ووجدوا فيها أنهم ظلموا فيها، لافتاً إلى أن هناك دعاوى فصلت لمصلحة موظفين بطي القرارات الصادرة من وزراء وأخرى يتم تصديقها من دون أن يذكر أرقام الدعاوى التي ينظر بها المجلس.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الضللي أن الموظف يرفع الدعوى في مجلس الدولة، بعدما يتظلم أمام الوزارة أو المديرية التي صدر منها القرار خلال ستين يوماً، موضحاً أن المجلس ينظر في الدعوى فإما أن يصدر قرار الحكم لمصلحة الموظف أو لمصلحة الوزارة التي أصدرت الحكم وذلك حسب معطيات كل قضية.

ولفت إلى أن من أهم أهداف استقلالية مجلس الدولة هو النظر في مثل هذه القضايا باعتبار أن الحكومة تكون طرفاً في مثل هذه الدعاوى، مشيراً إلى أن المجلس يقوم بدوره كما يجب ومن له حق يأخذه بعدما يثبت ذلك بالأدلة التي رفعها أمام مجلس الدولة ولو كان موظفاً.

وفي السياق أكد الضللي أن عدد القضاة الموجودين حالياً هم ٦٦ قاضياً، لافتاً إلى أن العدد الحالي يغطي المحاكم الموجودة في مجلس الدولة ولكن هذا يشكل ضغطاً كبيراً عليهم في موضوع فصل الدعاوى، معرباً عن أمله بأن يكون هناك مسابقة جديدة خلال هذا العام لتعيين قضاة جدد في مجلس الدولة.

وفي السياق بين أن المرسوم التشريعي الذي صدر الشهر الحالي تضمن تعديل الفقرة ألف من المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة الصادر في عام ٢٠١٩ برفع قيمة العقود التي ينظر بها مجلس الدولة إلى ٥٠٠ مليون ليرة وما فوق بعدما كانت ١٥٠ مليوناً، معتبراً أن هذا التعديل ضروري لأنه شكل ضغطاً على مجلس الدولة لكثرة العقود التي ترده والتي قيمتها ١٥٠ مليون ليرة وما فوق وذلك نتيجة التضخم في الأسعار.

وبين الضللي أن المجلس ليس له سلطة ولائية أو رقابية محاسبية من يقوم بالتوقيع على هذه العقود في حال كان هناك فساد أو شبهة فساد فيها باعتبار أن مهمة المجلس ليس كشف حالات الفساد في العقود التي يتم إبرامها في الجهات العامة لأن هناك جهات أخرى رقابية تقوم بهذا الموضوع، ومهمة المجلس النظر بتوافق شروط هذه العقود مع القانون ومن ثم يقدم ملاحظاته إلى الجهة التي نظمت العقد حتى تصحح الأخطاء الواردة فيه ومن ثم إعادة إرساله إلى مجلس الدولة للنظر به مجدداً.

وأكد الضللي أنه تم النظر في الكثير من العقود وإرسال ملاحظات إلى الجهات المعنية حتى تعيد النظر بها مجدداً وذلك بعدما تم اكتشاف بعض الأخطاء الواردة في العقد.

عمليات تهريب نشطة للدقيق التمويني

تموين حماة لـ«الوطن»: المعتمدون وأصحاب المخابز يتاجرون بالمادة لأنها مربحة

حماة- محمد أحمد خبازي

شهدت حماة في الآونة الأخيرة عمليات تهريب نشطة للدقيق التمويني في العديد من المخابز الخاصة، وربطات الخبز التي يتلاعب المعتمدون بقطعها بموجب البطاقة الإلكترونية، وهو ما خلق سوقاً سوداء للخبز الذي يقتطعه المعتمدون من مخصصات المواطنين، ووصل سعر الربطة إلى نحو ٦ آلاف ليرة!.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أن بعض المعتمدين الذين وطّنوا بطاقاتهم الإلكترونية لديهم، يقتطعون بعضاً من مخصصاتهم الأسبوعية بحجة أن المخابز التي يستجرون منها الخبز مُعاقبة تموينياً، أو أن مخصصاتها من الدقيق خُفضت بسبب تلاعبها بالدقيق متهمين المعتمدين بأنهم يبيعون الخبز بالسعر الحر بأي وقت وبأي كمية.

ولفت المواطنون إلى أنهم يشترون ما ينقصهم من خبز من المعتمدين ذاتهم الذين وطنوا بطاقاتهم لديهم، ولكن بسعر ٥ – ٦ آلاف للربطتين بعدد أرغفة ١٤.

وكشف معتمد خبز بمدينة حماة لـ«الوطن»، أن بعض المواطنين يغادرون المدينة لزيارة أهاليهم وأقاربهم في المناطق أو المحافظات، ويتركون بطاقاتهم لدى المعتمدين لقطعها أثناء غيابهم، فيتصرف أولئك بفائض الخبز.

وذكر معتمد في مدينة سلمية لـ«الوطن»، أن بعض المواطنين لا يأخذون مخصصاتهم كاملة من الخبز، فيتركون ربطة ويأخذون أخرى كل يومين أو ثلاثة، كي لا يتلف الخبز لكون البرادات لا تبرد بسبب التقنين الكهربائي الطويل، وليتناولوا الخبز طازجاً أول يأول، وهو ما يجعل كميات كبيرة من الربطات زائدة لدى المعتمد.

مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود بيّن لـ«الوطن»، أنه مهما تكن أسباب المتاجرة بالخبز أو الدقيق التمويني، فهو مخالفة جسيمة يعاقب عليها القانون.

وأوضح أنه في حال ارتكاب مخبز خاص مخالفات جسيمة تستوجب إغلاقه إدارياً كعقوبة، فإن مخصصاته من الدقيق تحول لأقرب مخبز عام لينتجها خبزاً ويسلم للمعتمدين الذين يستجرون الخبز من ذلك المخبز أصولاً ويبيعونها للمواطنين بموجب البطاقة الإلكترونية.

ولفت إلى أن ما يطرحه المعتمدون أو أصحاب المخابز من حجج وأعذار غير صحيح، والصحيح أنهم يتاجرون بالدقيق والخبز، لكون ذلك تجارة مربحة، ولكن حماية المستهلك لهؤلاء بالمرصاد.

وذكر أن الدوريات تركز نشاطها على عمل المخابز العامة والخاصة، وتخالف كل من يرتكب منها أي مخالفة، فالخبز خط أحمر وتتخذ بحقه الإجراءات القانونية وفق أحكام القانون رقم ٨ للعام ٢٠٢١ ومنها غرامات مالية كبيرة.

وأشار زيود إلى أن الدوريات نظمت مؤخراً العشرات من الضبوط بحق مخابز ومعتمدين ارتكبوا مخالفات جسيمة من هذا النوع.

ومن أبرزها: ضبط بمخالفة الاتجار بنحو ٦٠٠٠ ربطة من الخبز التمويني بحق المعتمدين حسان مكاوي، أنس حندلي، فارس خليل، عدنان فلفل، جمال العلي، محمد رقية، وغرمتهم بنحو ٧٩ مليون ليرة، وضبط بحق مخبز «بري محفوض» بمخالفة الاتجار بـ٣٤٢٤ ليتراً من المازوت المخصصة لصناعة الخبز وغرمت صاحبه بنحو ١٢٦ مليون ليرة، و٣ ضبوط لتهريب الدقيق التمويني في مخابز العنجاري والشريعة ومعمل الحديد، وسلمت الكميات المهربة أصولاً لفرع الحبوب وغرمت أصحاب المخابز بـ١٠ ملايين ليرة.

كما ضبطت مخالفات في مخابز سلحب الآلي وبركة الجراص والمجوي تتعلق بنقص وزن ربطة الخبز، وغرمتها بنحو ٢٠ مليون ليرة. وضبط بحق مخبز جورة حوا لنقص وزن ربطة الخبز بمقدار ٤٠٠غ وغرمته بـ ١٢ مليون ليرة. وضبط بحق مخبز الجافعة بنقص وزن نحو ٢٥٠غ، وسوء تصنيع وغرمته بنحو ٦ ملايين ليرة.

آخر بدعة.. عندما يستدين المواطن من البقالية يدفع ثمنها لحظة التسديد

أسعار الحليب ومشتقاته ارتفعت ١٥٠ بالمئة خلال شهر وأصحاب محلات أغلقوها لارتفاع الأسعار

القنيطرة - خالد خالد

بدعة جديدة ابتدعها أصحاب البقاليات والمحلات التجارية الذين يقومون بالبيع بالدين، بعدم ذكر قيمة السلعة التي سجلها في الدفتر وإنما اسم المادة فقط وذلك لعدم استقرار الأسعار لجميع المواد.

وأكد أصحاب الفعاليات التجارية أن أسعار المواد متحركة كل ساعة، ولعدم تعرضهم للخسارة فإن المادة يتم تسعيرها لحظة السداد وبآخر سعر وصلت إليه، وبعيداً عن قانونية وشرعية الأمر فإن كثيراً من المواطنين مضطرون للرضوخ للأمر الواقع بسبب ضعف القدرة الشرائية لديهم وخاصة أصحاب الدخل المحدود، والتزاماتهم بسبب المدارس والمونة وما رافقها من صعوبات في تأمين أبسط المتطلبات.

من جهة أخرى اضطرت بقاليات للإغلاق بسبب عدم القدرة على الاستمرار في استجرار المواد بسبب ارتفاع الأسعار غير المتوقف عند حد معين، حيث أكد لـ«الوطن» صاحب محل لبيع الألبان والأجبان إغلاقه لمصدر رزقه الوحيد بسبب عدم القدرة على تسديد المبالغ المستحقة كمواد وسلع لأصحاب المعامل، مبيناً أن كيلو اللبن وصل إلى ٨٥٠٠ ليرة واللبنة الطرية إلى ٣٠ ألفاً والناشفة «للدحرجة» ٤٥ ألفاً، وأمام هذه الأسعار فقد انخفضت نسبة المبيعات، فبعد أن كان يشتري المواطن كيلو لبنة أو نصف كيلو، أصبح المواطن يشتري بالوقية ونصف الوقية.

وحول أسعار الحليب ومشتقاته في القنيطرة فقد ارتفعت الأسعار لأكثر من ١٥٠ بالمئة خلال شهر واحد، فعلى سبيل المثال وليس الحصر كيلو اللبن ارتفع من ٤ إلى ٥ إلى ٧ إلى ٨ آلاف والرقم مرشح للارتفاع، والمتير للدهشة والاستغراب أن المستهلك والمربي وناقل الحليب وأصحاب المعامل والورش الصغيرة جميعهم يشكون ارتفاع أسعار المواد والعلف والمازوت والكهرباء واليد العاملة..... ، من دون أن تتمكن الجهات المعنية من تحديد تسعيرة منصفة للجميع.

وفي نظرة سريعة على أسعار الحليب ومشتقاته في القنيطرة سجل الحليب ٤٠٠٠ ليرة للجامع و٥٠٠٠ للمستهلك واللبن ٨ آلاف والجبن البلدي ٣٨ ألفاً والجبنة الدهن ٣٠ ألفاً واللبنة الطرية (سندويش) ٢٥ ألفاً واللبنة الناشفة (دعابيل للمونة) ٤٠ – ٤٥ ألفاً والسمن العربي بقر ١١٥ ألفاً، وطبعاً جميع الأسعار على اعتبار أن الحليب طازج وخالٍ من أي إضافات أو مواد صناعية.

وبيّن رئيس الرابطة الفلاحية خالد محيرس أن إنتاج المحافظة من الحليب نحو ٣٤ ألف طن سنوياً، ولضرورة الحرص على الفلاح وعلى مصلحته من استغلال التجار وجامعي الحليب ودعمهم بإيجاد سعر يغطي ضرورة تكاليف الإنتاج وخاصة أن كيس العلف المركب تجاوز ٢٦٠ ألف ليرة، لا بد من وضع تسعيرة موحدة للحليب ومشتقاته من خلال لجنة مشكلة من مديريات الزراعة والتجارة الداخلية والأعلاف والفلاحين، وذلك بعد حساب التكلفة الفعلية لمعامل الإنتاج وبحيث يكون السعر مناسباً وخاصة أن أبناء القنيطرة من أصحاب الدخل المحدود.

بدوره أكد معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في القنيطرة حسين عنيزان العمل على إعداد قائمة لكل من ناقلي ومراكز تجميع الحليب بالتنسيق مع اتحاد الفلاحين في القنيطرة، بهدف تحقيق العدالة في أسعار مادة الحليب من المربي في محافظة القنيطرة ومن جامع الحليب إلى مراكز التجميع والتي بدورها تقوم بنقل مادة الحليب إلى المعامل في دمشق وريفها ومن ثم بيع الإنتاج كالألبان ومشتقاته بأسعار مرتفعة نسبياً إلى أسعار الحليب المستلمة من عند المربي.

وأضاف: تم عقد أكثر من اجتماع مع أصحاب معامل الألبان بهدف الوصول إلى آلية عمل تحقق العدالة والإنصاف لمربي الثروة الحيوانية من ناحية أسعار الحليب، ولضمان تداول الفواتير بين حلقات الوساطة من المنتج وصولاً إلى المستهلك وانسيابية توافر ونقل مادة الحليب من المربي إلى المنتج ومن ثم للمستهلك.